الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

NOV 1 3 1991
UN/SA COLLECTION

اللجنة الاولى
الجلسة ٧
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السابعة

الرئيس :	السيد مروزفيتش	(بولندا)
ثم :	السيد ألبمان	(تركيا)
	(نائب الرئيس)	

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.7
31 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

بنود جدول الاعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد سين (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الاولى التي أخاطب فيها هذه اللجنة ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم ، سيدي الرئيس ، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم . إننا نتعهد لكم بتعاوننا الكامل معكم ودعمنا التام لكم . ونحن واثقون من أنه تحت قيادتكم الحكيمة والمتمرسة ، ستمضي أعمال هذه اللجنة قدما بيسر وفعالية .

مع هذا النقاش المستفيض الذي يدور هذه الايام حول النظام العالمي الجديد ، قد يكون من المفيد ومن المجدي في رأينا أن نتدارس الموضوع العام لنزع السلاح في سياق مفهوم النظام العالمي الجديد . أولا ، سنُعرِّف ماذا نعني بالنظام العالمي الجديد ؛ ثانيا ، سنناقش آثاره المترتبة على النظام الامني الجديد ؛ وثالثا ، سنطرح بعض الأفكار عن هذه الآثار .

النظام العالمي الجديد هو مفهوم غير واضح يثير الالتباس ، له تعريفات متعددة بقدر تعدّد واضعي تعاريفه . ونحن نعتقد أن أكثر التعريفات جدوى واتزانا جاء من مناقشة استفتائية عُقدت لفريق رفيع المستوى تحت إشراف معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث في أتلنتا ، في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وينص هذا التعريف على أن :

"النظام العالمي الجديد ينبغي تصوره كنظام يقوم على العدل والسلم والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي . وباختصار ، ينبغي أن يقوم النظام العالمي الجديد على الاخلاقيات العالمية . والنظام العالمي الجديد لا بد أن يفضي الى عالم أفضل ، تتوافر فيه ترتيبات منصفة يتمتع بها الجميع . وينبغي له أن يعزز العلاقات الدولية الإيجابية على أساس المشاركة الحقيقية بين القوي والضعيف ، بين الشمال والجنوب . ومن ثم ، ينبغي تعريفه جماعيا ، وتصميمه جماعيا ، والدفاع عنه جماعيا ."

وقد ارتأى الفريق أيضا أن ميثاق الامم المتحدة ينبغي استخدامه كإطار للنظام العالمي الجديد .

إذا كان لهذه الرؤية للنظام العالمي الجديد أن تتحقق ، فلا بد لجميع الدول من متابعة جهود نزع السلاح على نحو أكثر نشاطا بغية تحقيق عالم سلمي حقا . وهذا يتضمن بداهة أن جميع الدول يتعين عليها أن تُبدي الإرادة السياسية ، وأن مصادر النزاع ، سواء كانت تباينات اقتصادية بين الشمال والجنوب أو إنعدام ثقة سياسية بين الامم ، ينبغي معالجتها على نحو كاف في أي نظام أمني جديد .

والنقطة البارزة الثانية حول النظام العالمي الجديد التي ينبغي أن نشير إليها ، هي أن أهم سمة يتميز بها هي أنه ينبني على عالم متعدد الاقطاب بدلا من عالم ذي قطبين ، عالم نشأ من التداعي الايديولوجي والاقتصادي لجانب واحد . وهذا بدوره يؤدي الى تهيئة فرصة فريدة للتخفيف العام من حدة التهديد النووي العالمي . إن التغييرات التي طرأت على الجغرافية السياسية للدول ، وعلى جغرافيتها الاقتصادية ، والتي هي تغييرات مازالت مستمرة ، ستؤدي من ناحية أخرى الى قيام نظام أمني جديد مختلف تمام الاختلاف في المستقبل القريب .

وثمة مثال واحد أسوقه على هذه التغييرات ، هو زوال حلف وارسو تاركا منظمة حلف شمال الاطلسي دونما سبب أو مبرر لوجودها ؛ ومن ثم ، ينبغي أن تبحث منظمة حلف شمال الاطلسي عن دور جديد لها أو أن تصبح مجرد مفارقة زمنية بمرور الوقت . إن المعونة الإنسانية التي قدمتها قوات الولايات المتحدة المسلحة الى بنغلاديش عند مغادرتها منطقة الخليج ، تشكل نموذجا شيقا لما يمكن أن تكون عليه مثل هذه الادوار في المستقبل .

والنقطة البارزة الثالثة حول النظام العالمي الجديد هي أن نهاية التنافس الايديولوجي قد يشهد تزايد بروز التنافس الديني والاقتصادي ، مع تزايد الثورات القومية في المناطق وبين الاقليات التي مازالت تعاني من الاضطهاد حتى الآن . وبالنسبة للبلدان الاكثر تقدما في النمو ، فقد يستعاض عن الوحدة والنظام

اللذين فرضتهما الحرب الباردة ، بتنافس اقتصادي أقوى من أجل الأسواق والموارد . أما بالنسبة للعالم النامي ، فإن الخلافات الإثنية والدينية قد تؤدي الى اندلاع حروب أهلية مختلفة . وسيكون لهذه العوامل بلا شك أثرها على النظام الأمني الجديد .

وفي حين أنه ينبغي علينا أن نشير الى أن النظام الأمني الجديد مازال يتطور ، فمن المرجح لهذا النظام أن يشتمل على السمات التالية : أولا ، نتيجة لنزاع الخليج برزت لذلك النظام سمة جديدة تتمثل في إمكانية التهديد باستخدام إجراء دولي إلزامي ، أو استخدامه فعلا ، تحت سلطة الأمم المتحدة في مواجهة المعتدين والمخلين بالقانون الدولي في المستقبل . وفي حين أن هذا قد يعد مطمئنا للدول الأصغر والأضعف ، فإن هذا الاحتمال قد يكون منفرا لدول قوية أخرى . ثانيا ، قد يواكب النظام الدولي الجديد ظهور تنظيمات أمنية إقليمية ، تدعم بعضها ضمانات أمنية خارجية - كما في حالة منطقة الخليج . ثالثا ، قد يتزايد الاهتمام باتفاقات الحد من الأسلحة وغيرها من أشكال تدابير بناء الثقة والأمن ، والعمل على التوصل إليها . رابعا ، قد تتمثل إحدى السمات في بذل جهود من أجل وقف انتشار أسلحة التدمير الشامل ، وفرض الرقابة على عمليات نقل الأسلحة . خامسا ، قد يدور جدال بين الشمال والجنوب حول المسائل الأمنية العالمية ، وقد تشتد مقاومة العالم الثالث للربط بين موضوع الأسلحة وبين المساعدات الإنمائية الرسمية ولوضع شروط في هذا الصدد . وأخيرا ، ربما نشاهد تزايد المنافسة بين موردي السلاح بسبب تقلص سوق السلاح .

وبينما يحظى مفهوم النظام العالمي الجديد باهتمام كبير في وسائط الإعلام العالمي ، وفي المجلات العلمية الأكاديمية والمتخصصة ، وأثناء المناقشة العامة في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، فإن الجوانب الأمنية وجوانب نزع السلاح للنظام العالمي الجديد تحظى باهتمام أقل . وربما يرجع هذا الى عدم وضوح تلك الجوانب لغير المتخصصين قدر ما يرجع الى الطابع المعقد لأهم البيانات الصادرة أخيرا عن نزع السلاح النووي - وأعني بذلك الإعلانات الصادرة عن الرئيسين

بوش وغورباتشوف . وتتضمن هذه القضاء التام على الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى . وقد اقتُرح أيضا إجراء تخفيضات عميقة في الأسلحة البعيدة المدى في أعقاب التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، وقرر كلا الجانبين خفض مستويات درجة التأهب العالية لقواتهما النووية . إن العالم بأسره يرحب بهذه الاقتطاعات والتخفيضات في القوات النووية الأمريكية والسوفياتية ، ولكنه يدرك أن الترسانات النووية لدى الجانبين مازالت هائلة ، بما يكفي لتدمير العالم عدة مرات .

وفي نفس الوقت ، نجد أن أنظار العالم قد تنبهت الى خطر الانتشار النووي على يد بلدان لديها التصميم على اقتناء أسلحة نووية وتتوفر لها الموارد اللازمة وشبكة دولية داعمة مؤلفة من شركات أجنبية . إن الدراما التي وقعت مؤخرا في الخليج والتي لا تزال أحداثها تشاهد حتى الآن ، تدل على الخطر المتمثل في بلدان لديها هدف وحيد يستقطب كل قواها ، إذ تعمل على الحصول في الخفاء على القنبلة . وهي تصور التناقض الظاهري بين محاولة الدولتين العظميين التخلص من بعض أجزاء من ترسانتهما النووية ، بينما تسعى بإصرار دول نووية محتملة لكي تنال المركز النووي . ويعد هذا دليلا على تصميم من لا يملكون على تحقيق المساواة في مجال الأمن العسكري مع من يملكون بسبب شعورهم بانعدام الأمن .

وقد تركز الاهتمام العالمي أيضا على انتشار أشكال أخرى من أسلحة التدمير الشامل ، مثال ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية . فضلا عن منظومات إطلاقها في شكل صواريخ طويلة المدى ، وذلك رغم أفضل الجهود المبذولة في ظل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف . إن هذا الانتشار الذي لم يسبق له مثيل لمختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل يتطلب معالجة جدية في إطار منظومة الأمم المتحدة ، كما ينبغي استنباط وسائل تحقق جديدة أكثر فعالية ضد الجهات التي يحتمل أن تنتهك مختلف أنظمة الرقابة . وقد استرعى نزاع الخليج الأخير الانتباه أيضا الى فعالية الذخائر الدقيقة التوجيه . ومن ثم ، أصبحت طائفة جديدة بأكملها من الأسلحة الباهظة مصدر جذب آخر للعديد من القوات المسلحة التي تشعر بالحاجة الى مجاراة أحدث ما وصلت إليه الأسلحة مؤخرا .

ومن ثم ، فمن المتوقع الآن أن تتركز الجهود العالمية لنزع السلاح أيضا على مكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل . وينبغي التسليم أيضا بتزايد القوة العسكرية لعديد من الدول الكبرى العسكرية غير التقليدية . وقد يصح أن تفكر هذه الدول العسكرية الكبرى الجديدة ماليا فيما إذا كان امتلاكها حتى لأسلحة التدمير الشامل هذه سيكون فعالا في ردع تحالفات الدول العظمى التي تجيزها الأمم المتحدة إن هي اعتزمت تجاوز الحد الذي رسمته الأمم المتحدة .

ومن ثم ، يتألف النظام الأمني الجديد من دولتين عظميين نوويتين تقومان الآن بخفض أسلحتهما النووية ، وكذلك دول عسكرية غير تقليدية تتزايد قوتها باستمرار . ولكلا الاتجاهين آثار سياسية وأمنية يجدر أخذها في الاعتبار .

وعلى مستوى الدولتين العظميين ، فإن التخفيضات التي أجريت مؤخرا في الأسلحة النووية التكتيكية قد زادت من إمكانية إجراء تخفيضات جذرية أكبر في ترساناتهما النووية .

وهذا يعزز الامن العالمي ويقلل من فرص اندلاع حرب نووية شاملة ، إلا أن لـــه جوانبه السلبية أيضا . فعلى سبيل المثال ، سيكون تدمير آلاف الاسلحة النوويـــة السوفياتية باهظ التكلفة ، في وقت يواجه فيه اتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية صعوبات اقتصادية جمة . وتحويل ترسانة الاسلحة النووية السوفياتيـــة ، بما ينطوي عليه ذلك من تسريح آلاف المهندسين والعلماء السوفيات ونقلهم الى ميادين عمل جديدة ، يمثل تحديا صعبا آخر .

وبالنسبة للغرب ستكون تكاليف التفكيك والتحويل باهظة أيضا لكن ربما يكـــون تحملها أيسر . أما التحدي الاكبر الذي يواجه الغرب فهو كيفية تجنب إعطاء انطبـــاع بانفصال الولايات المتحدة عن أمن أوروبا الغربية ريثما يجري سحب مظلة الولايـــات المتحدة النووية ببطء ، ولو أن هذا السحب لا يتضمن في المرحلة الحالية سوى إزالـــة الاسلحة النووية التكتيكية . ويتعين على الغرب واتحاد الجمهوريات الاشتراكيـــة السوفياتية كليهما أن يعالجا مشكلة إزالة الاسلحة النووية التكتيكية السوفياتية من الجمهوريات السوفياتية بطريقة آمنة فعالة . وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فـــإن التخفيض الكلي في نهاية المطاف لاسلحته النووية سيعني أيضا تخليه عما تبقى له مـــن حق التمسك بمركز الدولة العظمى ، وبالتالي سيكون هناك حد تقف عنده التخفيضـــات ولا يمكن تجاوزه .

وهذه التغيرات الدقيقة في العلاقات النووية بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي ستعني أيضا ، بالنسبة لامم أخرى ، ظهور حاجة الى إعادة تقييم علاقاتهـــا الامنية . فعلى سبيل المثال ، كيف ستكون نظرة اليابان وأوروبا الغربية الـــى الولايات المتحدة إذا لم يعودا في حاجة الى الاعتماد على مظلتها النووية ضـــد التهديد السوفياتي الذي تضاءل الى حد كبير أو لم يعد قائما ؟ وهل ستتبدل التهديدات المتصورة لدى الغرب فتنصب على تهديدات نووية أو كيميائية ممكنة مـــن دول عسكرية جديدة ؟ وهل سيركز الاتحاد السوفياتي والغرب على كبح جماح انتشـــار الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فيما بين البلدان النامية ؟

وقد تنظر بلدان نامية كثيرة الى المقترحات الجديدة الخاصة بإنشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة في ضوء تلك التحولات في اعتبارات الامن العالمي .

إن مناقشة الآثار التي تترتب على النظام العالمي الجديد يمكن أن تكون عاملا مشجعا على النظر في إعادة صياغة مفهوم الامن العالمي . وقد تناول هذه المسالة البروفيسور ميشيل دي انتريليفاتور في مقالة شيقة في مجلة "نزع السلاح" المعروفة التي تنشرها الامم المتحدة . وحيث أن الإطلاع عليها ميسور ، فلسنا بحاجة الى الدخول في تفاصيلها فيما عدا الإشارة الى مفهومين شيقين تبرزهما هذه المقالة . فأولا يقول البروفيسور انتريليفاتور :

"ومن ثم يجب الاستعاضة عن المفاهيم التقليدية 'للامن القومي' و 'الامن الدولي' بمفهوم أحدث 'للامن العالمي' ، وهو الذي يجري تعريفه هنا على أنه انعدام الاخطار التي تتهدد المصالح الحيوية للكوكب أو تلافيها ... والامن العالمي إذا ما تسنى تحقيقه ، سيكون في الصالح الدولي العام ، حيث أن المزيد من الامن لامة لا يعني الإقلال من امن امة أخرى" . ("نزع السلاح" ، المجلد الرابع عشر ، العدد ٤ سنة ١٩٩١ ، الصفحات ٦٣ - ٦٤ من الطبعة الانكليزية)

وفي حين إننا قد نحاول في تعريف ما يشكل "المصالح الحيوية للكوكب" ، فالمثير أن البروفيسور انتريليفاتور يسلم بأن الامن العالمي ليس لعبة يخسر فيها البعض إذا كسب البعض الآخر . وبما أن المجال لا يتسع لاستكشاف المزيد من دقائق هذه المفاهيم وآثارها ، فلنترك إجراء مزيد من المناقشة لخبراء أكثر تأهيلا . ومع ذلك ، فإشباعا لاي مزيد من الفضول عن تفصيل هذه الافكار ، يكفي أن نذكر أن البروفيسور انتريليفاتور قد حدد تسعة مجالات للقضايا المتضمنة في المفهوم الجديد للامن في إطار عالمي .

إننا نعتقد أن الوقت قد حان تماما للامم المتحدة ، ولا سيما للاجهزة المخصصة لنزع السلاح ، مثل هيئة نزع السلاح واللجنة الاولى ، أن تبحث وتناقش وتقيم

مثل هذه التغيرات الرئيسية في نظام الامن العالمي والافكار والمفاهيم الجديدة وآثارها على العلاقات بين الشمال والجنوب . إن الامن العالمي إنما يتعزز عندما تتعاون الامم في سبيل اتباع نُهج أمنية جديدة بدلا من تبديد الموارد العالمية النادرة على النفقات العسكرية التي لا تستطيع أن تتحملها . بل إن الدولتين العظميين الجبارتين قد يرهقهما أيضا من الوجهة الاقتصادية انغماسهما في سباق تسلح نووي وتقليدي مفرط . والامم المتحدة ، بوصفها جهازا محايدا يمثل العالم كله ولكونها وحدها تمتلك السلطة الادبية اللازمة إنما توفر المحفل الصحيح لمناقشة النُهج الجديدة للامن العالمي .

السيد فاجابايي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتقدم وفد الهند إليكم - سيادة الرئيس - والى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين بالتهانئ بمناسبة انتخابكم لمناصبكم . ومما يثلج الصدر حقا أن نرى ممثل بولندا - وهو بلد تربطه بالهند روابط وثيقة - يترأس أعمالنا . ونحن واثقون تماما من أن دورة اللجنة الاولى هذه ستمكنا بقيادتكم القديرة من أن تمضي قدما في معالجة القضايا المعروضة على اللجنة . ويود وفد بلادي أن يؤكد لكم ولبقية أعضاء هيئة المكتب تعاوننا الكامل في جهودكم الرامية الى تحقيق نتائج مفيدة .

ولست بحاجة لان أقول أن عملنا في اللجنة الاولى هذا العام سيتم في ظل خلفية تغيرات بعيدة المدى في الساحة الدولية . ففي الشهور الاخيرة ، بدأت الامم المتحدة تضطلع بدور أكثر أهمية كمؤسسة لصيانة السلم العالمي . ولقد دأبت الهند دوما على تأييد أهداف الميثاق ومثله العليا وستواصل العمل من أجل تعزيز دور المنظمة في صيانة السلم وفي التنمية .

لقد حدث على مر الاعوام القليلة الماضية الكثير مما يستوجب الاهتمام في مجالي العلاقات الدولية ونزع السلاح . وقد بدأ العالم يعتاد العيش في مناخ خال من المواجهة الايديولوجية . إن التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أوروبا الشرقية ، وعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية الجارية حاليا وفشل الإنقلاب

في الاتحاد السوفياتي ، وتوحيد ألمانيا ، وإنتهاء الحرب الباردة ، كل ذلك أدى الى تفجر التعددية والحرية والديمقراطية والآمال في اقتصادات موجهة نحو السوق .

إن إبرام معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية - معاهدة ستارت - بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعد تطورا تاريخيا يبرهن على أنه يمكن حسم حتى أعقد القضايا إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة .. وبالرغم من أن التخفيضات بموجب معاهدة ستارت محدودة وقاصرة على الأعداد دون التأثير على نوعية الاسلحة إلا أنها أكدت - كما أكد بالفعل اتفاق ١٩٨٧ الثنائي الخاص بإزالة الصواريخ النووية المتوسطة المدى ذات القواعد الارضية - أنه من الممكن وقف سباق التسلح بل وعكس اتجاهه وتحقيق نزع سلاح نووي .

إن التغيرات الإيجابية بعيدة المدى على المسرح الدولي قد أدت ، للأسف ، الى زيادة العنف والخلافات الإثنية والصراعات وتدفقات اللاجئين . وسيتعين على المجتمع الدولي أيضا أن ينظر في الأخطار المحتملة الكامنة في تفتت السيطرة على الاسلحة النووية . والمفيد في ذلك أنه يتيح فرصة أخرى للدول الحائزة للاسلحة النووية لتخليص العالم من الخطر النووي . وقد حدا ذلك بالرئيس بوش والرئيس غورباتشوف الى إعلان مقترحات منفردة لخفض الاسلحة النووية ، الامر الذي رحبت به حكومة بلادي بحماس . وقد قدم كل من البلدين مقترحات لتخفيضات جوهرية في فئات أساسية من الاسلحة التقليدية . ويحدونا الامل في أن تتبع هذه الخطوات تدابير أسرع وأعمق وأبعد مدى لخفض الاسلحة النووية ليس فقط من جانب الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وإنما أيضا من جانب الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ، والتي لم تتخذ حتى الآن أي إجراء جوهري صوب نزع السلاح النووي .

وبانتهاء الحرب الباردة يمكن للمجتمع الدولي الآن أن يتساءل مرة أخرى بقوة عن سلامة الاستراتيجية التي تستند الى حيازة الاسلحة النووية والتحسين النوعي لها . ومن المسلم به أن المجتمع الدولي ملتزم بالرأي القائل بأن أسلحة التدمير

الشامل تشكل أخطارا جمة وأنها تمثل في حد ذاتها تهديدا للجنس البشري والحضارة . ولقد حددت الأولويات في ميدان نزع السلاح على نحو واضح في دورات الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وللأسف لم تترجم توصيات الجمعية مطلقا الى معايير ومبادئ وعمليات مقبولة عالميا للتصدي لهذه الأخطار ولإزالة هذا التهديد . إن مؤتمر نزع السلاح ، الذي هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة ، لم يتمكن من البدء في مفاوضات حقيقية حول أي من القضايا الحاسمة في صدد نزع السلاح النووي .

إن الثنائية والتعددية لا يمكن أن تغني إحداها عن الأخرى ، بل على العكس ، لا بد أن تكمل وتيسر وتعزز كل منهما الأخرى .

إننا نحيي المقترحات الجديدة التي أعلنتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتخفيض الأسلحة النووية . ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعجيل بجهودها الرامية إلى إقامة "عالم خالٍ من الأسلحة النووية" .

لقد أشرت آنفا إلى احتمال أن تسعى الدول التي ستخلف دولا حائزة لأسلحة نووية الى فرض سلطتها وسيطرتها على الأسلحة النووية الموجودة في أراضيها ، مما سيؤدي إلى زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية دون زيادة المخزونات العالمية من تلك الأسلحة . ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إنعام النظر بشكل جاد ، من منظور ما بعد الحرب الباردة ، في المواقف والسياسات والمذاهب والمؤسسات والصكوك اللازمة لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية . وإذا أردنا أن نخلص العالم من تهديد الفناء النووي ، فإن هناك حاجة ملحّة إلى تغيير الموقف الذي يتصور أن انتشار القدرة على صنع الأسلحة النووية إلى دول "جانحة مارقة" من دول العالم الثالث هو الخطر الوحيد فيما يتعلق بالانتشار النووي . إذ تجدر الإشارة إلى أن "الاندية" و "الجماعات" و "النظم" ، كما قال مندوب المكسيك ، ذات الأبواب المغلقة التي أنشئت لفرض قيود تمييزية على التجارة في التكنولوجيا والمعدات والمواد ، لن تنجح في حل مشاكل الانتشار . فالسبيل الوحيد لحل تلك المشاكل هو إزالة جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من العالم ومن فضائه الخارجي . وهذا لا يمكن تحقيقه عن طريق مقترحات ومبادرات تخفيض الأسلحة التي لا تؤدي في الواقع إلا الى تكريس احتكار قلة من الدول للأسلحة النووية ولتكنولوجيات القذائف ولأسواق تصدير الأسلحة التقليدية . لا بد من التخلي عن المواقف القديمة . وهذا يعني أن العالم ينبغي أن يرقى فوق المبادرات المحدودة هذه ويستجمع شجاعته ويسعى إلى نزع السلاح النووي نزعا عالميا وغير تمييزي حقا . إنه أمر يتطلب تطبيق معايير موحدة على البلدان جميعا .

لقد قدمت الهند مقترحا شاملا على هيئة خطة عمل إبان الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وتكتسي تلك الخطة مزيدا

من الاهمية اليوم . إننا نتوخى إقامة نظام عالمي خالٍ من الاسلحة النووية والعنف . وقد وضعنا إطارا زمنيا منهجيا وعقلانيا وعمليا لتحقيق هذه الاهداف . ويتمثل جوهر خطة العمل في إزالة جميع الاسلحة النووية على ثلاث مراحل تمتد على مدى اثنين وعشرين عاما . ونحن نسلّم بضرورة التحلي بالمرونة لدى تنفيذ هذه التدابير . ونرى أن جميع الدول - سواء كانت من الدول النووية أو دول العتبة النووية أو الدول الاخرى - يتعين عليها أن تقبل الالتزام بتخفيض مستوى الاسلحة النووية تخفيضا تدريجيا خاضعا للرقابة وصولا إلى إقامة عالم خالٍ من الاسلحة النووية . ويحدونا الامل في أن تحظى هذه المقترحات بدراسة جادة تحقيقا لاهدافنا المشتركة .

لقد اتخذت الهند موقفا مبدئيا إزاء النهج التمييزي الذي تتصف به معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ولكنني أود هنا أن أُذكّر بأن الهند قد اضطلعت بدور رائد في إدراج قضية عدم الانتشار على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة . فقد اقترحت الهند ، بالاشتراك مع سبعة بلدان أخرى ، معاهدة لمنع الانتشار النووي في ١٩٦٥ ، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٢٨ (د - ٢٠) ، وكانت تلك المعاهدة ذات نهج عالمي وغير تمييزي . غير أن معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ لم تنجح للاسف في إيجاد توازن مقبول بين الدول النووية والدول غير النووية . ويعرف الجميع أن الهند تمسكت تمسكا صارما بسياسة عدم الانتشار ولم تساعد أي أمة أخرى على استحداث أسلحة نووية . ونشعر بالفخر ، وعن حق ، لسجلنا في مجال عدم الانتشار . وإذا كانت الافعال تعتبر حقا أعظم أهمية من الكلمات أو التوقيعات ، فقد آن الاوان كيما يعترف العالم بهذه الحقيقة .

إننا يجب أن نلتفت إلى الاولويات المطروحة في ميدان نزع السلاح ، وأن نسعى إلى إيجاد توازن بين الجهود العالمية والإقليمية . ويتعين عند تعريف منطقة من المناطق الاهتمام بتوسيع هذا التعريف ليشمل مجمل الشواغل الامنية للبلدان المعنية ، ومراعاة إمكانية التنفيذ العملي للتدابير المحددة لنزع السلاح المقترحة في هذا السياق . صحيح أن التدابير الكفيلة ببناء الثقة - وهي تدابير

كانت هيئة نزع السلاح قد وضعت مبادئها التوجيهية في ١٩٨٨ - يمكن ، عندما تطبق تطبيقا شاملا يراعي الخصائص المحددة للمنطقة المعنية ويستند إلى توافق آراء الدول المشتركة في العملية ، أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز وتيسير تنفيذ تدابير نزع السلاح . غير أنه لما كانت الامم ترى أن أمنها كل لا يتجزأ ، فإن تجزئة الامن من خلال اختلاق مناطق مصطنعة لن يُكتب لها النجاح . إذ يتعين تعريف كل منطقة تعريفا واضحا . ويتعين أن تحدد الدول المعنية الترتيبات المتوخاة بملء حريتها ، آخذة خصائص المنطقة في الحسبان . ويعتقد وفدي أن الشروط المسبقة الاساسية لاي ترتيبات من هذا النوع تتمثل في التمسك الصارم بالمبادئ الاساسية للعلاقات الدولية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم التحريض على الإرهاب أو الانفصال أو أعمال التخريب ، وتطبيق تدابير ملائمة لبناء الثقة يمكن أن تفضي بدورها إلى وضع تدابير لنزع السلاح .

إن تكديس الاسلحة الذي تصاعد مع تزايد الإنفاق العسكري لكبار المنفقين والمصدرين العسكريين يؤثر على البلدان النامية تاثيرا مزدوجا : فاولا ، يؤدي تزايد الإنفاق على التسلح إلى تخفيض الموارد المتاحة للتنمية والنمو الاقتصاديين ؛ وثانيا ، يؤدي هذا التزايد إلى تنامي الإنفاق التنافسي على متطلبات الدفاع تأمينا للحاجات الامنية للبلدان النامية . وترى الهند أنه ينبغي اتخاذ خطوات لوقف هذا الاتجاه على الصعيدين الوطني والعالمي في آن معا . وقد اتخذت الهند بالفعل خطوة في ذلك الاتجاه في ميزانيتها الاخيرة . ونجاح هذه الجهود سيتوقف إلى حد كبير على ما يستطيع كبار مصدري السلاح أن يفرضوه من قيود على صادراتهم من الاسلحة . كما يتوقف على الحد من المعونات العسكرية المخصصة لشراء الاسلحة . وسيلزم في هذا الصدد التيقن من أن الاسلحة المحررة بفضل تدابير نزع السلاح في منطقة من المناطق لا تحول إلى بلدان أو منظمات أخرى . ونرحب في هذا الصدد بالمقترح الداعي إلى إضفاء مزيد من الشفافية على عمليات نقل الاسلحة بين البلدان عن طريق سجل للامم المتحدة .

لقد عقدت بلدان وشعوب كثيرة في جميع أنحاء العالم آمالها على أن تؤدي تدابير تحديد الاسلحة والقيود والتخفيضات المفروضة من جانب واحد على الاسلحة النووية الى تحرير مغانم سلم هائلة يمكن توجيهها لتلبية الحاجات الإنتاجية والإنمائية للبلدان النامية . غير أن ذلك لم يحدث للاسف . ويحث وفدي بقوة على الا ينظر إلى نزع السلاح على أنه مجرد أسلوب عسكري أو تكتيكي يتبع في مجال الردع ؛ بل على أن يُنظر إليه من منظور أوسع نطاقا هو منظور القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية في جميع أنحاء العالم .

إن الهند ما برحت تدعو منذ سنوات عديدة ، في مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة سواء بسواء ، إلى أن إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو الخطوة الاولى اللازمة لإزالة هذه الاسلحة ولمنع الحرب النووية . فليست هناك ضمانة مؤكدة تحول دون استعمال أسلحة التدمير الشامل . وقد أدركت الدول الحائزة للاسلحة النووية هي نفسها احتمال تعطل النظم التكنولوجية التي يعتمد عليها الإنسان واتخذت خطوات لتجنب اندلاع حرب نووية بطريق الخطأ . ووضع اتفاقية بشأن عدم استعمال الاسلحة النووية سيؤدي لا إلى إزالة تهديد الحرب النووية الذي يخيم على كوكبنا فحسب ، بل أيضا الى إزالة مبررات وجود الاسلحة النووية . ففي مواجهة خطر الفناء المشترك ، لا معنى للتفرقة بين القوي والضعيف . إن الشعور بأن الحرب النووية يجب عدم خوضها يحتاج إلى أن يكتسي صبغة رسمية بأن يصبح التزاما متعدد الاطراف .

ومن العناصر المرتبطة ارتباطا وثيقا بفكرة إبرام اتفاقية تحظر استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مناشدة الدول الحائزة للاسلحة النووية القيام بتجميد فوري لإنتاج تلك الاسلحة وإنتاج المواد الانشطارية لاغراض تلك الاسلحة . وينبغي أن تخضع المواد الانشطارية المتوفرة نتيجة تفكيك الرؤوس النووية لرقابة دولية لئلا يعاد استعمالها في إنتاج منظومات أسلحة أكثر تقدما . ويمكن أن تصل قوة الدفع السياسية الناجمة عن نجاح معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية وعن الاقتراحات الاخيرة للولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فيما يتعلق بإجراء مزيد من الخفض في إعداد الرؤوس النووية الى نهايتها المنطقية بإجراء مفاوضات متعددة الاطراف بهدف إشراك الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية والتي ظلت بعيدة عن العملية حتى الآن .

وهناك مسألة أخرى تتعلق بمجال نزع السلاح النووي وهي مسألة حظر إجراء التجارب على الاسلحة النووية . وقد أعيد إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر إجراء التجارب النووية ، والتي تتشرف الهند برئاستها هذا العام ، ولكن مرة أخرى بغير ولاية كاملة للتفاوض على معاهدة لحظر التجارب النووية . وترحب الهند في هذا الصدد باقتراح الرئيس غورباتشوف بوقف إجراء التجارب على الاسلحة النووية من جانب واحد . وندعو جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية إعلان وقف مماثل . كما نحث بشدة على إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية في العام القادم مع إعطائها ولاية تفاوضية إيجابية .

أوضح تقرير الامين العام الذي قدم أثناء الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة حقيقة أن المخترعات العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها فيما يتعلق بوزع أسلحة ومنظومات أسلحة جديدة سوف تؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة الامنية الجديدة ، وأن المشاكل التقنية المعقدة ستجعل السعي الى التحقق أصعب منالا .

ونظرا لان المعرفة لا يمكن أن يعوقها عائق ، فإن ما يمكن أن تحققه حفنة من الدول اليوم يمكن أن تستفيد منه دول كثيرة أخرى في المستقبل .

ولذلك ، فمنذ عام ١٩٨٨ ، ما برح وفد الهند ، الى جانب وفود أخرى تشاركه الرأي ، يتقدم بقرار يناشد من أجل التوصل الى اتفاق جماعي بشأن عدم اتباع مسار معين قد تكون له آثار تؤدي الى زعزعة استقرار البيئة الامنية الدولية ، مما يجعل اتفاقات تحديد الاسلحة الحالية لا قيمة لها .

وينبغي توجيه المستحدثات العلمية والتكنولوجية لصالح الاستخدامات السلمية . وقد حددنا في ورقة العمل التي عرضناها على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي تناولت التكنولوجيات الجديدة وسباق التسلح النوعي اقتراحاتنا بشكل محدد . وتتطلع الهند ، عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٥/٦٠ ، الى تلقي اقتراحات في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة بشأن إطار للتقييم التكنولوجي يضعه الامين العام ويسترشد فيه ، من بين جملة أمور بالمعايير التي اقترحها في تقريره (A/45/568) حول هذا الموضوع .

مازال الانتباه مركزا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على المفاوضات الجارية الخاصة بالاسلحة الكيميائية . ونحن مقتنعون بأننا نواجه أفضل فرصة في العام المقبل لوضع اتفاقية عالمية شاملة غير تمييزية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين ونقل واستعمال الاسلحة الكيميائية ، وتدمير المخزونات الموجودة وتعطيل مرافق الإنتاج . وتلتزم الهند بالعمل مع جميع الوفود الراغبة في إنهاء العمل بشأن هذه الاتفاقية في إطار زمني محدد . ويتعين إنجاز العمل الذي لم ينجز بعد في مجال التحقق والامتثال وآليات التشاور دون مزيد من الإبطاء من خلال الجهود المشتركة والتفاهم . ويقتضي تحقيق ذلك الغرض التحلي بالحنكة السياسية والقدرة على الابتعاد عن الاهتمامات الضيقة والتخلي عن الريبة التي ليس لها ما يبررها في مدى التزام الاخرين بالاتفاقية .

واتساقا مع الاتجاهات السائدة في سيناريوهات ما بعد الحرب الباردة ، من الضروري أن نضمن عدم خضوع الدول الاطراف في الاتفاقية لنظم مزدوجة ، وإزالة جميع القيود التمييزية المفروضة على تجارة المواد والمعدات الكيميائية

المبوبة في الاتفاقية عند سريانها . وينبغي أن تضمن الاتفاقية حق الدول الاطراف بغير عائق في استحداث وإنتاج واستعمال وتبادل ونقل المواد الكيميائية وتكنولوجياتها للأغراض السلمية ، كما ينبغي ألا تعوق الاتفاقية التعاون الدولي في المجالات السلمية لتطوير الصناعات الكيميائية .

ونعتقد أن تسوية هذه المسألة بنجاح في إطار المفاوضات الخاصة بالاسلحة الكيميائية من شأنها أن تعزز وتضمن طابعا عالميا صحيحا لاتفاقية الاسلحة الكيمائية وفوق كل شيء ، ينبغي أن يسود الإدراك على مستوى العالم بأن خيرا كثيرا سيتوافر للبشرية من جراء النجاح في التوصل الى تلك الاتفاقية التي ينبغي ألا تكون موضع مساومة من أجل تحقيق أهداف قصيرة النظر .

وقد اعترف المجتمع الدولي بالفضاء الخارجي كتراث مشترك للبشرية . وإذا كان للفائدة الناجمة عن أبحاث وتكنولوجيا الفضاء أن تعم على جميع البلدان في مجال الاتصالات والارصاد الجوية والاستشعار عن بُعد ، فينبغي أن يظل الفضاء الخارجي خاليا من جميع الاسلحة . وينبغي وضع صكوك قانونية جديدة تعبر عن الحقائق السياسية مثلما تعبر عن التطورات التكنولوجية الجديدة .

يجب أن يستند هيكل الامن الدولي في عالم متزايد التكافل على المشاركة العالمية التي يدعم فيها كل عنصر العناصر الاخرى . إن التقدم في المفاوضات الخاصة بالاسلحة الكيميائية ، والاتجاه نحو خفض الاسلحة النووية ، وتزايد الإدراك بأن أرباح السلام الناجمة عن خفض الإنفاق العسكري ينبغي أن توجه الى النمو في البلدان النامية ، كلها تطورات إيجابية . ويدفعنا ذلك الى الامل في بذل جهود أكبر واتخاذ تدابير أسرع لإقامة عالم خال من الاسلحة النووية . وفي سيناريو ما بعد الحرب الباردة هذا لا يوجد مكان للمفاهيم التي عفا عليها الزمن ، مثل الردع ، وتوازن القوى واحتكار تكنولوجيا الاسلحة النووية والقذائف . ينبغي أن يقوم هيكل جديد للعلاقات الدولية يستند الى احترام السيادة والمساواة والتعايش السلمي وأمن جميع الدول ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ونأمل أن يعاد تنشيط

مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي حول نزع السلاح النووي وذلك في ضوء المناخ الدولي الإيجابي والإرادة السياسية .

السيد سوموغي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استهل هذا البيان بالتعبير عن التهاني الحارة لكم يا سيدي ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن أطيب تمنياتي لسائر أعضاء مكتب اللجنة . ويشق وفدي أننا سنسهم إسهاما ملحوظا فيما نعتقد أنه سيكون دورة ناجحة . ويمكنكم أن تطمئنوا الى دعم وفدنا الكامل لكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة .

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي الاستهلالية دون أن أشيد على النحو الواجب بالانشطة التي تقوم بها إدارة شؤون نزع السلاح . والدول الاعضاء تدرك جيدا وتقدر تقديرا كبيرا الجهود النموذجية التي يبذلها موظفو الإدارة الذين يتميزون بعلو الهمة - رغم قلة عددهم نسبيا - والذين يشرف على توجيههم بكفاءة ياسوشي أكاشي وكيل الامين العام .

منذ عام ، وفي خضم أزمة الخليج ، لم يكن المجتمع الدولي واثقا مما إذا كانت الجهود التي يبذلها لتطبيق تدابير الامن الجماعي من خلال الامم المتحدة ستصمد للاختبار . ولقد رحبنا ، في أعقاب فشل المحاولات الدبلوماسية لتجنب الحرب ، بتوافر التصميم الجماعي في إطار الامم المتحدة بالسير في الطريق الى مداه واستعادة سيادة دولة من أعضائها وقعت ضحية للعدوان . قد بدد هذا الإنجاز الشكوك حول قدرة المنظمة العالمية على الاضطلاع بوظائفها المكرسة في الميثاق فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين .

ويستطيع المجتمع الدولي أن يشعر بالرضا لان التطورات في الشؤون الدولية التي اتسمت بالشدة بسبب أزمة الخليج ، وكذلك بسبب الاحداث المثيرة في أوروبا ، لم تمنع صانعي السياسة والمتفاوضين على نزع السلاح من تحقيق نتائج كبيرة .

لقد رحبنا في تموز/يوليه الماضي بإنجاز طال انتظاره في ميدان نزع السلاح النووي . فمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن خفض زهاء ٣٠ في المائة من ترساناتهما النووية ستسهم ، بالتأكيد ، في تعزيز الامن العالمي . كما إنها يمكن أن تشكل أساسا سليما لمزيد من التدابير ، من بينها القضاء على المخزونات الكبيرة من الاسلحة النووية قصيرة المدى التي تسبب قلقا شديدا لبلدان مثل بلدي .

وفي هذا السياق ، تجدر الإشارة الى أن هنغاريا رحبت ترحيبا حارا بالمبادرة الاخيرة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة والتي تتمثل في اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير من جانب واحد في ميدان نزع السلاح النووي ، ولقد سررنا بالاستجابة السريعة والإيجابية من جانب رئيس الاتحاد السوفياتي .

وفي العام الماضي ، اتخذت خطوات هامة صوب إضفاء طابع العالمية على أبرز اتفاق متعدد الاطراف في مجال نزع السلاح أي معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . فازدياد عدد الدول الاطراف والقرار المبدئي الذي اتخذته دولتان نوويتان بالانضمام الى تلك المعاهدة يعدان من التطورات المشجعة في هذا المضمار . وفي رأينا ، أن انضمام الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة ، ووفاء الدول الاطراف بجميع التزاماتها على نحو مطلق عاملان سيسهمان بالقطع في تحسين أداء نظام عدم الانتشار .

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن خفض الترسانات النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار من العناصر الاساسية اللازم توافرها لكفالة قدر أكبر من الامن والامان في أوروبا والعالم .

وعلى الرغم من التطورات المشجعة يجب علينا أن نواجه حقيقة أنه لم يحرز حتى الآن أي تقدم ملموس على الصعيد متعدد الاطراف ، الامر الذي مازال ينصرف على مسألة الحد من الاسلحة النووية وحظر تجاربها .

ولئن كان حظر التجارب الشامل لا يزال غاية بعيدة المنال ، فإنه يجوز لنا أن نستمد بعض الارتياح من تضاؤل عدد التفجيرات النووية التجريبية ومما أعلنه الاتحاد السوفياتي مؤخرا من وقف تلك التفجيرات مؤقتا من جانب واحد .

ولقد اجتمعت الدول الأطراف في معاهدة حظر التجارب الجزئي في مستهل عام ١٩٩١ في نيويورك . وفشل المؤتمر في إحراز أي نتيجة إيجابية ، مما يعد سابقة مؤسفة . والواقع إننا مازلنا نؤيد الرأي القائل بعدم إمكانية تحقيق أي تقدم ملموس في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح إلا إذا انبنى السعي في هذا السبيل على الرضا التام من جانب الأطراف المعنية قاطبة . ومن ثم ، لا يزال توافق الآراء يشكل ، في اعتقادنا ، الأسلوب الوحيد البناء والمقبول للبت في مسائل لها تلك الأبعاد الكبيرة .

إن مسألة حظر التجارب النووية تتصدر جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولقد اتضح مرة أخرى من خلال عمل الهيئة الفرعية المختصة على امتداد هذا العام أنه لن يتسنى دفع قضية حظر التجارب الشامل إلاّ باتباع نهج مرحلي . والتركيز على بعض المسائل التقنية المقترنة بأي حظر قد يفرض مستقبلا - مثل وسائل التحقق الممكنة - من شأنه أن يلقي على عاتق اللجنة المخصصة ، في المستقبل القريب ، عبء عمل جسيم . ومن ثم فاتباع نهج مثل المشار إليه آنفا سيحول دوننا والوصول الى طريق مسدود بسبب الصعوبات السياسية . وينبغي في هذا السياق ، إيلاء الاعتبار لتوسيع نطاق ولاية فريق الخبراء العلميين المخصص ، بإدراج وسائل تحقق أخرى الى جانب طرائق رصد الاهتزازات .

لا تزال مسألة حظر الاعتداءات على المرافق النووية تحظى بالأولوية في سياسة هنغاريا في مجال نزع السلاح . ومما يؤسفنا أن المفاوضات التي جرت في هذا الصدد في مؤتمر نزع السلاح لم تسفر هذا العام ، أيضا ، عن نتائج تذكر . ولذا ، فإننا نسعى الى إيجاد سبل جديدة وأطر إضافية لإحراز تقدم بشأن تلك المسألة . وأملنا أن يولي مؤتمر الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولي السادس والعشرون المزمع عقده في بودابست ، في غضون الأسابيع القادمة ، هذه المشكلة اهتماما كافيا .

إن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية حدث له أهميته . فلقد جاء المؤتمر محققا للتوقعات الكبيرة التي عقدت عليه كما أن عتماد إعلانه الختامي الزاخر يمكن أن يعتد نجاحا طالما انتظرناه في مجال نزع السلاح

متعدد الأطراف . أما أهم مهمة الآن فهي الحفاظ على هذا الزخم . وفي ظل هذه الخلفية ينبغي أن تشارك الدول الأطراف بأعداد متزايدة في نظام التبليغ الجديد المبسط لتثبت بذلك اهتمامها الحقيقي بتدعيم النظام وبزيادة تعزيز الثقة بالاتفاقية . وتسرنا ، أيضا ، ملاحظة أن المؤتمر الاستعراضي قرر دعوة فريق من الخبراء الحكوميين الى الاجتماع لدراسة المسائل والمشاكل المتعلقة بالتحقق . ولا يسعنا إلّا نأمل أن تدوم الروح التعاونية التي سادت المؤتمر ليتسنى لفريق الخبراء النهوض بعمل هادف .

وإننا لنستمد التشجيع أيضا من التغيرات الإيجابية التي شهدتها المفاوضات متعددة الأطراف بشأن فرض حظر شامل وعالمي على الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومخزوناتها . فالواقع أن مناخ المحادثات لم يتحسن فحسب بل تم ، أيضا ، إحراز تقدم كبير . وفي رأينا أن تَبَدُّل سياسة الولايات المتحدة فيما يتصل بالأسلحة الكيميائية كان له ، الى حد بعيد ، أثره في تيسير تلك التطورات السارة التي تعزى أيضا ، شأنها في ذلك شأن بعض المبادرات التي اضطلع بها رئيس فرنسا في أعقاب حرب الخليج ، الى ما أثبتته الحرب بوضوح من حاجة ملحة الى عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر . وتبعا لذلك ، يبدو أن الهدف المتوخى المتمثل في إبرام تعهد بعدم اللجوء مطلقا الى استخدام الأسلحة الكيميائية بات يلقي الآن قبول الجميع . فنتيجة للتخلي عن الحق في الانتقام ، أصبح بإمكاننا أن نأخذ على عاتقنا التزاما مماثلا غير مشروط بالقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية بالكامل خلال فترة قدرها عشرة أعوام .

ونحن نؤيد تماما الرأي القائل بأن نجاح أي اتفاق في مجال نزع السلاح يتوقف الى حد كبير على وجود نظام تحقق مناسب ومتماسك واتفاقية الأسلحة الكيميائية غير مستثناه من ذلك . ولقد كرس هذا العام قدر هائل من وقت اللجنة المخصصة وطاقتها لنظام التحقق . وأسفرت الجهود الإضافية عن التوصل الى نهج أشمل في مجال التحقق من الأنشطة غير المحظورة بموجب الاتفاقية . فإدماج أكبر خبراء الصناعة الكيميائية الدولية وأهمها في نظام تحقق كفء سيساعد ، دون شك ، على كفالة عدم تورط مرافق المواد الكيميائية في أنشطة محظورة .

والتحقق الروتيني شرط لا بد منه لتنفيذ أحكام الاتفاقية ولكنه لا يغني عن نظام فعال للتفتيش بناء على تحد . ومن ثم تدرس اللجنة المخصصة بجدية مبادئ ومشارطات ذلك التفتيش . ويتبين من الدراسة المتعمقة التي أجريت في هذا الصدد وجود خلافات مفاهيمية كبيرة فيما بين أطراف المفاوضات ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله قبل أن نتوصل الى حل يقبله الجميع .

وبغض النظر عن عدم الحسم فيما يتعلق بالتحقق ، فقد أحرز تقدم ملموس بشأن عناصر أخرى من مشروع الاتفاقية . فالنهوض بأعباء الولاية الجديدة التي تم إقرارها الصيف الماضي أمر سيستلزم بذل مزيد من الجهود . ونحن نؤيد تماما الفكرة الداعية الى استمرار الهيئة التفاوضية في الانعقاد وصولا للهدف المنشود والمتمثل في إبرام الاتفاقية عام ١٩٩٢ . ولربما تسنت الاستفادة ، أيضا ، من وجود صانعي القرارات السياسية رفيعي المستوى في إعطاء المفاوضات زخم ودعم سياسيين إضافيين .

لقد أجرت هيئة نزع السلاح مداولاتها في ربيع هذا العام وسط ظروف جديدة تماما ، فلم يقتصر الامر على انتهاء الحرب الباردة بل شهدنا أيضا بدء تدابير الإصلاح التي طال انتظارها والتي تستهدف تجديد حيوية الهيئة .

ويمكننا أن نرى بشكل مباشر أن عملية انعاش المجتمع الدولي سارت قدمـــا بوضوح . وقد تحسن مناخ المداولات والاستعداد للتعاون تحسنا كبيرا . وأبدت الاغلبيـــة الساحقة من الوفود رغبة مخلصة في العمل من أجل وضع نهج مقبول لحل المسائل قيـــد النظر .

وأرى أن من المناسب أن نحث كل الوفود على الا تستسلم لإغراء إعطاء الافرقـــة العاملة التابعة للهيئة ولايات تسمح لها بالتمهل نسبيا في عملها . إن مهامها ابعـــد ما تكون عن البساطة . ودعوني أؤكد لكم أن الوقت قد حان لكي نستفيد جميعا بشكـــل افضل من المناخ الدولي المؤاتي حاليا .

إننا لا نزال نعلق أهمية كبيرة على الاداء الفعال لمحافل نزع السلاح المتعـــددة الاطراف ، ونرحب بأي تدبير يتخذ لتحسين نتائج عملها . واسترشادا بهذه الـــروح ، فإننا نأسف لانه يتعين علينا أن نشير مرة أخرى الى عدم الاتساق المتعاظم بيـــن اداء هذه المحافل والاتجاه والسرعة اللذين تمضي بهما الاحداث التي تؤثر بشكل مباشر علـــى الامن الدولي . وقد أدت هذه الاحداث أيضا الى ظهور تحديات أمنية جديدة ، وإن كانـــت في الوقت نفسه قد مكنت المجتمع الدولي من أن يتخذ اجراءات فورية في بعض المجالات .

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد هذه المجالات يتعلق بتهيئة قدر أكبر مـــن الشفافية في عمليات النقل الدولي للاسلحة التقليدية . ونعلن في هذا الصدد مشاركتنـــا في تأييد فكرة انشاء سجل في اطار الامم المتحدة لعمليات النقل الدولي للاسلحـــة التقليدية . وعلى ذلك ، نحن نؤيد مشروع القرار ذا الصلة ونشترك في تقديمه . إننـــا مقتنعون بأن لهذا السجل الذي سيتتبع خط سير عمليات نقل الاسلحة ، له أهمية تفـــوق الوصف من حيث بناء الثقة .

أرجو أن تسمحوا لي الآن بأن أسترعي انتباهكم الى بعض المسائل التي لهـــا أهمية خاصة لبلد مثل بلدي الذي يقع في منطقة أوروبية تمر الآن بمرحلة متقلبـــة . وانطلاقا من الضرورة التاريخية والجغرافية والسياسية ، ما فتئت هنغاريا تنتهـــج باستمـــرار سياسة تستهدف الحد من القـوات المسلحة التقليديـة في القارة بشكل فعال .

وعلى ذلك وقّعنا وصدّقنا بالفعل على المعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا التي نعتبرها أعقد اتفاق اقليمي بعيد الاثر لتحديد الاسلحة تم التفاوض بشانه . ولهذه المعاهدة أهمية قصوى ليس بسبب نطاقها الكبير وطبيعتها التي لم يسبق لها مثيل فحسب ، بل أيضا لان هذه كانت المرة الاولى في تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي يتم فيها التخلي عن عبارة "الكتل العسكرية" التي كثيرا ما استخدمت في أوروبا المقسمة ، وذلك اتساقا مع التغيرات الجوهرية التي حدثت في أوروبا ، ومع المناخ السياسي الجديد المعرب عنه في ميثاق باريس لاوروبا الجديدة والاعلان المشترك الصادر عن ٣٤ دولة .

وتعتقد اعتقادا راسخا أن التخفيضات في القوات المسلحة التي يجري التفاوض بشانها بين ٢٢ دولة ستعزز بشكل كبير الاستقرار في أوروبا وذلك بتحقيق أهدافها المبدئية ، وخصوصا فيما يتعلق بالقضاء على القدرة على شن هجمات مباغتة والقيام بعمليات هجومية واسعة النطاق . ومن الاهمية بمكان أن تدخل المعاهدة مرحلة السريان وتنفذ تنفيذا كاملا في أقرب وقت ممكن من جانب كل الاطراف ، بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث في بعض هذه الدول ، حتى يمكن للمعاهدة أن تؤدي وظيفتها كما ينبغي ، وتوفر لنا جميعا أمنا غير منقوص . وعلى ذلك ، ستشكل المعاهدة ، بالاقتران مع عناصر جيل جديد من تدابير بناء الثقة والامن يجري التفاوض بشانها في فيينا أساسا ضروريا لإقامة هيكل أمني جديد في أوروبا .

إن حكومة هنغاريا ، اذ اعتمدت نهجا معقدا لقضايا الامن ، ما فتئت منذ وقت ليس بالقصير تعتقد اعتقادا جازما بأن أمن أي بلد لا ينبغي أن ينحصر في الجوانب العسكرية ، وبالتالي لا يمكن إقامته وحفظه بالوسائل العسكرية وحدها . فهناك عناصر أخرى للامن لا تقل أهمية عن الجوانب العسكرية . وتدل التطورات الجارية في منطقتنا بوضوح على أن المشاكل السياسية والاقتصادية ومشاكل حقوق الانسان وغيرها من المشاكل تشكل تهديدات مباشرة للاستقرار والامن . وإذ تتصور حكومتنا الامن بهذه الطريقة

الحديثة والمعقدة ، فقد وضعت مفهوما لسياستها الامنية ، وستتخذ جمعيتنا الوطنية في القريب العاجل قرارا مناسبا في هذا الصدد .

وبالاضافة الى الدور المتزايد الذي تضطلع به الامم المتحدة ومجلس الامن التابع لها في صون السلم والامن ، فإن مفهومنا يتوخى نظاما تعاونيا جديدا للامن في اوروبا ، يضم العناصر الجاري تشكيلها أو زيادة تطويرها في الوقت الحالي . واحد هذه العناصر هو مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وتشكل عملية تعزيزه وإضفاء الطابع المؤسسي عليه بالتدريج ، بالاضافة الى الالية الجديدة المنشأة بموجب ميثاق باريس ، علامة بارزة لا غنى عنها على الطريق المؤدي الى تكيف قارتنا لتلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين . ومما لا شك فيه أن استمرار عملية هلسنكي ، لا سيما في ميدان منع الصراعات وتسوية المنازعات وحالات الازمات أمر له أهمية كبرى والحاحية قصوى .

ونرى أن إحدى الركائز الاخرى للمجموعة الاوروبية الجديدة الآخذة في الظهور تتمثل في المؤسسات التي اثبتت بالفعل نجاحها في تنفيذ المبادئ والمعايير العالمية للنهوض بشتى عناصر الامن الحقيقي . وتتصدر مسالة التعاون الوثيق والفعال بين هنغاريا وهذه المؤسسات قائمة أولوياتنا ، نظرا لان الدافع اليه هو احترام القيم الديمقراطية ، ووجود أوجه تماثل في المصالح والاهداف الاجتماعية والاخلاقية . وبهذه الروح نامل أن نعزز نشاطنا في مجلس اوروبا ، وأن نوقع في القريب العاجل اتفاقا بشأن مركزنا المشارك في المجموعة الاوروبية ، وأن نوسع نطاق تعاوننا مع منظمة حلف شمال الاطلسي واتحاد أوروبا الغربية ، ونعمقه ونضفي الطابع المؤسسي عليه . وبالتالي ، نحن نسعى الى إقامة مشاركة امنية قادرة على أن تسهم بشكل فعال في النهوض بالامن القومي لهنغاريا حتى إن لم توفر ضمانات امنية كاملة . ونعرب في هذا الصدد عن بالغ التقدير للبيانات الصادرة عن منظمة حلف شمال الاطلسي ودولها الاعضاء التي تؤكد الطبيعة غير القابلة للتجزئة للامن الاوروبي ، وتعرب بعزم عن اهتمام تلك

الدول بالتطور الديمقراطي الذي لا تعرقله اية قيود لبلدان شرق ووسط أوروبا . ونـــرى انه من المناسب اتخاذ تدابير محددة تتسق مع تلك البيانات .

ونرى ان التعاون الاقليمي أيضا - كالتعاون الثلاثي بين تشيكوسلوفاكيـــا وبولندا وهنغاريا ، أو التعاون السداسي بين البلدان الستة - له أثر حميد ومثبـــت للاستقرار في شرق ووسط أوروبا ، كما انه يوفر للدول المشتركة فيه اساسا متينـــا لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وعلى ضوء التغيرات الجذرية الحادثة في أوروبا ، وبغية تلبية الاحتياجـــات الجديدة الناشئة نتيجة لتلك التغيرات ، تود هنغاريا أن تبرم معاهدات ثنائيـــة ذات انماط جديدة تتضمن المبادئ التوجيهية لعلاقتنا مع بلدان أوروبية أخرى . وقد وقعنـــا بالفعل على مثل هذه الوثائق مع ايطاليا وفرنسا وبولندا . ونحن في سبيل فعل نفـــس الشيء مع بلدان عديدة أخرى .

ويتعرض الآن نظام الامن التعاوني الجديد في أوروبا الاخذ في الظهور لتهديد خطير تشكله التطورات المأساوية الجارية في يوغوسلافيا . إن الازمة الحادثة هناك لا تزعـــزع استقرار المنطقة فحسب ، بل تشكل أيضا تهديدا مباشرا لامن أوروبا بمجملها . ولا بـــد من أن يتخذ المجتمع الدولي كل الخطوات الضرورية لتامين نهاية فورية للقتال وتهيئة الظروف الملائمة لتسوية المشاكل الخطيرة التي تواجه ذلك البلد ، بوسائل ديمقراطيـــة من خلال المفاوضات وباسلوب يحظى بالقبول من كل الاطراف المعنية .

وقد علقت حكومتي منذ البداية أهمية كبيرة على مبادرة الاجواء المفتوحـــة واستضافت الجولة الثانية للمؤتمر في بودابست . وريثما تنعقد الجولة الثالثـــة ، قمنا تيسيرا لحل المشاكل التي لا تزال معلقة بصدد معاهدة الاجواء المفتوحة ، بإبـرام اتفاق ثنائي مع رومانيا بشأن الاجواء المفتوحة . وتبين تجربتنا أن نظام الاجـــواء المفتوحة يمكن تحقيقه فقط عندما تتوفر الارادة السياسية الضرورية لتعزيز الثقـــة والامن من جانب المشاركين المقبلين من خلال قدر اكبر من الانفتاح .

وجرى التوصل الى استنتاج هام آخر من خلال الممارسة ، وهو على وجه التحديـــد أن رحلات الاجواء المفتوحة يمكن أن تتم بتكلفة أقل ويمكن أن تستخدم أيضا لاغراض غيـــر عسكرية مثل رصد البيئة وتقييم آثار الكوارث الطبيعية والصناعية ، مقدمة بذلـــك الدعم لجهود الغوث .

ونحن مقتنعون أيضا أنه يمكن لرحلات الاجواء المفتوحة أن تلعب ، بالاضافة الـــى نظم التفتيش الاخرى ، دورا مفيدا في رصد الامتثال لاتفاقات نزع السلاح القائمة وتلـــك التي قد تبرم في المستقبل .

بصورة عامة ، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن لنظام الاجواء المفتوحـــة الموسع أن يلعب في المستقبل دورا هاما في تعزيز الثقة والامن التعاونييـــن . وبالتالي ، فإنه لن يكون مفيدا فحسب بل ضروريا لإقامة هيكل امن تعاوني في المستقبـل في أوروبا أن يتم انشاء نظام أجواء مفتوحة يكون شاملا ومتعدد الاطراف ويغطي جميـــع أراضي أطرافه .

لقد خبرنا في الاعوام القليلة الماضية مدى فائدة انشطة الامم المتحـــدة الاعلامية والتثقيفية المتعلقة بنزع السلاح . وقد شجعت على النشر الناجح للمعلومـــات مراكز السلم ونزع السلاح القائمة فعلا في ثلاث قارات . وعلى ضوء تدابير نزع الســـلاح المحددة التي اتفق عليها ويجري تطبيقها في أوروبا ، وعلى ضوء الاهتمام الذي أُبـــدي في تقاسم الخبرات ذات الصلة ، ينبغي أن ينظر الآن في إقامة وحدة صغيرة للامـــم المتحدة في أوروبا كذلك .

ويمكن لمركز اقليمي تابع للامم المتحدة ومعني بالسلم ونزع السلاح في أوروبا أن يتابع التطورات على الصعيد الإقليمي في مجال نزع السلاح التقليدي وتدابير بناء الثقة والامن وتطبيق اتفاقات نزع الاسلحة التقليدية . وبقيام الوحدة بهذا ، فإنها تلبي احتياجات الدول الاعضاء الاعلامية والتثقيفية المتصلة بتطورات نزع السلاح والتقدم المحرز في بناء نظام امن تعاوني في أوروبا . ويمكن للوحدة أن تنسق تنفيذ الانشطة الاقليمية التي تجرى بموجب حملة نزع السلاح العالمية التي تشنها الامم المتحدة . وهذه المجموعة من المهام المحددة بوضوح تكفل للمركز أن يؤدي عمله على نحو فعال وهادف .

واذا اقيم هذا المركز في فيينا ، فإنه يمكن له أن يستفيد من موارد الامم المتحدة وهياكلها القائمة كما يمكنه الاستفادة من حصيلة القدرات الفكرية الكبيرة للمجتمع الدولي المتاحة هناك . وبكل تاكيد ، فإن هذا الحل سيقلل النفقات الى الحد الادنى ولن تترتب عليه آثار مالية كبيرة .

إننا نامل ان تكون الاستجابة لفكرة إنشاء مركز أوروبي لنزع السلاح استجابة متعاطفة وايجابية . وعندما تتهيأ الظروف المواتية ، لن يتاخر وفدنا عن التقدم بمشروع قرار بشان هذا الموضوع الى اللجنة .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدئ ، اسمح لي يا سيدي أن اهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الهام والمسؤول ، منصب رئيس اللجنة الاولى في دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين . ووفدي يشعر بسعادة خاصة لرؤيتكم ، بوصفكم الممثل البارز لجمهورية بولندا الصديقة ، تترأسون مداولاتنا . ونحن نثق ثقة تامة في قدرتكم على توجيه اعمال هذه اللجنة الى نتائج مفيدة . واود أن اؤكد لكم أن وفد تشيكوسلوفاكيا على استعداد للتعاون بنشاط معكم ومع اعضاء المكتب الآخرين ، وكذلك مع جميع الوفود ، بهدف تحقيق نتائج بناءة في هذه الدورة .

بوصفنا دولة من دول أوروبا الوسطى تشهد تغييرات سياسية جذرية في ذلك الجزء من أوروبا ، قلنا في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين أن دورة اللجنة الاولى تعقد هذا العام في ظل ظروف مواتية . ويصدق هذا القول بدرجة أكبر على هذا العام . ففكرة احتمال نشوب صراع عالمي تتلاشى تدريجيا من قاموس الدبلوماسية . وفي نفس الوقت ، فإن علة عصرنا هي انه بينما يتركنا النظام القديم الى غير رجعة ، فإن الهياكل الامنية الجديدة المترتبة على المناخ الدولي الاكثر مواتاة من الناحية النوعية الذي يوصف بأنه النظام الدولي الجديد لا تزال في المهد .

وفي عملية تحسين المناخ الدولي ، لعب تطور العلاقات بين السوفيات والولايات المتحدة دورا ايجابيا . ونحن نعتبر اقتراح الرئيس بوش إزالة الاسلحة النووية التكتيكية واجراء تحديد كبير آخر في القوات النووية الاستراتيجية ، بالاضافة الى الرد الايجابي على هذه المبادرة من الجانب السوفياتي بداية جيدة التوقيت لآخر عقد من هذا القرن . في نفس الوقت ، نرى أن من المهم أن لا تقنع أية دولة حائزة للاسلحة النووية بالتوقف على خط البداية هذا .

من جهة أخرى ، سيكون من الخطأ أن نرضى عن ذاتنا قبل الاوان . فللاسف ، هناك قدر كبير من الادلة على أن المزيد من التطور ، حتى في أوروبا ، لا ولن يمر دون تعقيد ودون مشاكل . ففي المقام الاول ، من الواضح لنا أن التحول في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الى الديمقراطية الحقيقية لن يكون بسيطا وخاليا من الم .

إن العملية الاوروبية الجامعة تلعب دورا اساسيا لا غنى عنه في التغييرات الدائرة الآن في قارتنا . فاعتماد ميثاق باريس لاوروبا جديدة قد وضع نهاية رسمية للحرب الباردة . وقيم الديمقراطية والحرية المعترف بها بصورة عامة قد أصبحت لها الاولوية . وقد فتح الميثاق آفاقا جديدة لتنمية التعاون في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والانسانية .

ونعتبر أن من الهام للغاية أن الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد شجعت خطوات تؤدي الى المزيد من تعزيز الثقة والامن في أوروبا والى إيجاد

آلية للحفاظ على الاستقرار . وفي هذا الصدد ، نفكر بصورة رئيسية في إنشاء المركـــز المعني بمنع نشوب الصراعات في فيينا ، وهو هيئة لتسوية الحالات الطارئة ، وإنشـــاء مجلس وزراء مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي يجتمع بصورة دورية وكذلك بصـــورة طارئة حيثما كان ذلك ضروريا . إن الاحداث المأساوية في يوغوسلافيا وضعت هذه الاليـــة الجديدة على المحك . وفي اضطرار مجلس الامن الى مناقشة الحالة والامين العام الـــى التصدي لها دليل على ان الجهود المبذولة في إطار المؤسسات الاوروبية الرامية الـــى ايجاد حل قد صادفت صعوبات . ونأمل ان تجد شعوب يوغوسلافيا ، بمساعدة المجتمـــع الدولي ، طريقا للخروج من الازمة .

إن توقيع معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ذو أهمية كبيرة لزيادة تعزيـــز الامن في القارة الاوروبية . ويسرنا انه قد تم التغلب بنجاح على أوجه التضارب فـــي تفسير بعض احكامها ؛ وقد كانت تشيكوسلوفاكيا أول من صادق على هذه المعاهدة .

ونعتقد أن عملية التصديق ستتم كذلك بنجاح في الدول الاخرى الاطراف في المعاهـــدة ، ونحن على استعداد للبدء في تنفيذ المعاهدة دون ابطاء ونأمل ألا يتعطل هذا التنفيـــذ نتيجة قيام دول مستقلة جديدة لم توقع على المعاهدة ، في منطقة التطبيق . إننـــا نعتقد أن لنا مصلحة وطنية في حدوث تخفيض ملموس في القوات المسلحة التقليدية فـــي هذه المنطقة الجغرافية الحساسة ، ومن ثم حدوث انخفاض جذري لخطر وقوع هجوم مفاجـــئ أو القيام بعمليات عسكرية واسعة . وفيما يتعلق بالجيش التشيكوسلوفاكي فإن التخفيض يتضمن القضاء على ٠٠٠ ٢ دبابة و ٥٠٠ ٢ ناقلة عسكرية مصفحة وما يزيد على ٣٠٠ ٢ مـــن منظومات المدفعية و ١٠٠ طائرة مقاتلة .

ونلاحظ بارتياح أن الدول المشاركة في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبـــا بدأت بالفعل في تنفيذ التدابير الجديدة لبناء الثقة والامن ، التي وردت في إعـــلان فيينا لعام ١٩٩٠ ولئن كان من السابق للأوان أن نبني أية نتائج بعيدة المدى على هـذا العمل ، فإن بوسعنا ، حتى من الآن ، أن نسجل بعض الحقائق الهامة : في حالات كثيـــرة نجد أن عدد القوات المشاركة في المناورات العسكرية أقل مما كان مخططا . وبالاضافـــة الى عمليات التفتيش ، نشهد استخدام المعلومات التي تقدمها الدول المشاركة بشـــأن عمليات الوزع وعدد القوات المسلحة وهيكلها ، مما يؤكد تزايد الثقة فيما بين الـــدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وفيما يتعلق بحرب الخليج ، فإن المشكلة الملحة المتعلقة بنقل منظومـــات الاسلحة الحديثة والتكنولوجيا العسكرية الى بلدان تقع في مناطق يسودها التوتـــر السياسي الشديد ، أصبحت من المشاكل التي تحتل مكان الصدارة . وهذه الحقيقة تتطلـــب منا أن نبحث هذه المسألة بجدية وأن نفير في مجالات كثيرة نُهجنا الانفراديـــة والمتعددة الاطراف تجاه مشكلة عدم الانتشار في مجملها . وفي هذا الصدد ، نؤيـــد الاقتراحات التي قدمها ممثلو كندا والمملكة المتحدة واليابان والولايات المتحـــدة الامريكية وفرنسا .

إن النتائج التي توصلت اليها افرقة التفتيش التابعة للجنة الامم المتحـــدة اكدت شواغل المجتمع الدولي ، فها هي دولة من الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشـــار تنتهك احكام المعاهدة انتهاكا جسيما . وينبغي أن يصبح هذا حافزا مباشرا يدفع جميع الاعضاء الى تعزيز جهودهم لتحسين نظام عدم الانتشار وآليات رقابته ونظام ضمانـــات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي نفس الوقت ، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتمديـد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ دون اية شروط مسبقة .

ولقد اكدت ازمة الخليج ايضا اهمية وضرورة تعزيز الرقابة على صادرات المـواد والمعدات والتكنولوجيات التي يمكن إساءة استخدامها لتطوير وانتاج الاسلحة النوويـة او الكيميائية أو البكتريولوجية ، ولذلك فإننا نرحب بكون دول المجموعة الاسترالـيـة ونادي لندن قد اعتمدت تدابير من شانها إحكام الرقابة على تصدير هذه السلع . ونحـن نحبذ كذلك إتاحة امكانية انضمام اكبر عدد ممكن من الدول التي يحتمل أن تكـــون موردة ، الى آلية الرقابة هذه . بيد أن هذه التدابير ينبغي الا تحرم دولا اخرى مـــن الحصول على التكنولوجيا الجديدة للاغراض السلمية .

إن تجارة السلاح غير الخاضعة للضوابط تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار فـــي المناطق التي تزداد فيها حدة التوتر في جميع انحاء العالم . لذلك فإننا ننضم الـــى النداءات الموجهة الى الدول بأن تمارس ضبط النفس في تصدير واستيراد الاسلحـــة التقليدية والتكنولوجيا الحديثة للاغراض العسكرية . وبأن تقيم أو تحسّن ، عنـــد الاقتضاء ، وسائل الرقابة الوطنية على عمليات نقل الاسلحة التقليدية* .

في شهر حزيران/يونيه الماضي ، اكمل فريق من خبراء الامم المتحدة بنجاح هنـــا في نيويورك دراسته لطرق ووسائل تعزيز الشفافية في النقل الدولي للاسلحة التقليدية . وقد اقترح الفريق ضمـــن امـــور اخرى إنشـــاء سجل في الامم المتحـــدة لنقـــل الاسلحة

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اليمان (تركيا) .

التقليدية . وترى تشيكوسلوفاكيا أن هذه المبادرة المتعلقة بإنشاء سجل عالمي غير تمييزي هي من أكثر البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة اتصالا بمتطلبات الساعة وأبلغها أهمية .

وفي رأينا أن مسألة حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها مسألة ملحة للغاية . والبحث عن حل ناجح لهذه المشكلة يمثل اختبارا للمكانة الدولية لمؤتمر نزع السلاح في جنيف ولقدرته على العمل ونعتقد أن البيان الذي أدلى به الرئيس بوش بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن نهج الولايات المتحدة الجديد حيال الأسلحة الكيميائية ومطالبته بتكثيف المفاوضات الخاصة بالاتفاقية العالمية للأسلحة الكيميائية بغية العمل على توقيعها في أقرب وقت ممكن ، يمثل قوة دفع هامة وآتية في أوانها لإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح .

وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا التي لا تمتلك أو تنتج أو تخزن أسلحة كيميائية في أراضيها ، فإن إبرام اتفاقية عالمية للأسلحة الكيميائية - وهي اتفاقية نتعشم أن تكون من أطرافها الأصليين - أمر له أولوية قصوى في سياستنا الخارجية التي ترمي الى تعزيز الأمن والحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي .

ولتدعيم بناء الثقة بين الدول التي تتفاوض بشأن هذه الاتفاقية ، قمنا بنشر معلومات مفصلة في مؤتمر نزع السلاح ، عن الامكانيات الكيميائية للجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، وتوضح هذه المعلومات أن جميع البحوث والاختبارات التي تضطلع بها تشيكوسلوفاكيا موجهة للأغراض السلمية وحدها ولتأمين الوقاية من آثار الأسلحة الكيميائية .

إن نظام للضمانات يمنع امكانية تجاهل أو انتهاك اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ، كان من البنود التي بحثها المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي انهى عمله مؤخرا في جنيف . ونحن نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر ونعتقد أن تنفيذها سيعطي زخما لتقوية

الاتفاقية . إن توسيع نطاق تدابير بناء الثقة والامن وإضفاء ولاية مرنة على فريـــق الخبراء الذي يبحث آليات التحقق الممكنة هما خطوتان على الطريق السليم .

وترحب الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية بكل خطوة تتخذها الـــدول النووية لتخفيض اسلحتها النووية وتحقيق نزع السلاح ، مما يؤدي الى تخفيض كبيـــر للخطر النووي ويمنع انتشار الاسلحة النووية . ويرجى لهذه العملية ان تقضي على بعـــض الشواغل التي لها ما يبررها لدى بلدان عدم الانحياز وان توفر لهذه البلدان ضمانـــات امن عادلة ومتوازنة وملزمة قانونا تقيها من استخدام الاسلحة النووية او التهديـــد باستخدامها ضدها .

وتعد قضية حظر جميع التجارب النووية من القضايا الحساسة والملحة . وبغيـــة توضيح موقفنا ، اود ان اكرر ان تشيكوسلوفاكيا تعتبر حظر التجارب النووية جـــزءا هاما من نزع السلاح النووي . ونرى انه ينبغي ان يظل مؤتمر نزع السلاح المحفـــل التفاوضي المناسب لتحقيق هذا الهدف . وينبغي ان تتوفر لولاية اللجنة المخصصـــة المرونة الكافية التي تسمح لها ببحث جميع الجوانب السياسية والتقنية وغيرهما مـــن جوانب حظر التجارب النووية .

ونحن ندرك ، في الوقت نفسه ، ما يوجد من اختلافات هامة في الآراء والنُهُج بالنسبة الى حظر شامل على التجارب النووية . ووفدي يدعو الى حل تدريجي لمسألة وقف التجارب النووية ، ويساورنا القلق لأن محاولات بعض البلدان لان تحسم مشكلة حظر التجارب النووية حسما ، أي لتسوية مشكلة حظر التجارب النووية فورا ، محاولات غير واقعية . ونعتبر أيضا أن المحاولات الرامية الى جعل تمديد معاهدة عدم الانتشار لما بعد عام ١٩٩٥ مشروطا بالإبرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب محاولات لا يمكن القبول بها .

ومن أجل احراز تقدم في هذا المجال ، سنقوم أيضا بأمور منها تأييد مبادرات تهدف الى اقامة مناطق خالية من السلاح النووي في أنحاء شتى من العالم ، ولا سيما منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط كما اقترح الرئيس مبارك . وتبرز أيضا امكانيات جديدة في الأفق تتعلق بتأكيد مركز افريقيا بوصفها قارة خالية من الاسلحة النووية . ونعتقد أن انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار ، اضافة الى عقد اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سينعكسان أيضا في صياغة مشروع القرار المناسب للجنة الاولى .

إن تخفيضا كبيرا في النفقات العسكرية الوطنية يواكب تطور الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية على أن الايرادات المتأتية من السلم تستخدم بكاملها في مشاريع ، رغم أهميتها الحيوية ، تستهلك الأموال لتحويل الانتاج العسكري الى انتاج مدني . ونحن نعتبر في الوقت الراهن أن الشفافية الكاملة في النفقات العسكرية هي الخطوة الاولى في سبيل تخفيضها . ونرى بالتالي أنه لا مفر من أن تُقدم دول أخرى أيضا ، في اطار نظام الامم المتحدة الموحد ، على توفير معلومات عن بنية وحجم ميزانياتها العسكرية . ولقد آن الاوان أيضا للتجاوب الايجابي في اللجنة الاولى مع الاقتراحات الرامية الى تحسين هذا النظام .

إن جمهورية تشيك وسلوفاك الاتحادية زودت أيضا الامم المتحدة في هذا العام بمعلومات عن نفقاتها العسكرية . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغت هذه النفقات ١,٠٧ بليون دولار

مقابل ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . ونحن على استعداد لمواصلة تقديم هذه البيانات ونستطيع أن نوسع نطاقها .

ويمكن أيضا رؤية تغير هام في عمل هيئة نزع السلاح في الامم المتحدة . فالمشاورات المكثفة التي جرت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ واستهدفت جعل عمل الهيئة أشد فعالية بدأت تؤتي ثمارها . فثمة عدد كبير من الافكار الجديدة تبعث آمالا لها ما يبررها في التوصل الى الإنهاء الناجح لمناقشة جميع البنود الاربعة المدرجة في جدول الاعمال الحالي .

إن مشاورات رؤساء أفرقة العمل المختلفة مع الوفود المعنية قبل اجتماع الهيئة مفيدة جدا . والى جانب العملية الضرورية الخاصة باستكمال الاراء . فإن أشد مسائل جدول الاعمال حساسية يجري تحديدها ، ويمكن التوصل الى حلول توفيقية بشانها .

واسمحوا لي أن أختم بياني بالإعراب عن الامل في أن مداولاتنا الحالية ستكون مثمرة وناجحة ، وأن تسهم إسهاما كبيرا في جميع الجهود الآيلة الى الحد من الاسلحة ، ونزع السلاح ، وتعزيز السلم والامن الدوليين .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد نيجيريا ترحيبا حارا بانتخاب السيد روبرت مروزفيتش ممثل بولندا ليرأس شؤون اللجنة الاولى في هذه الدورة للجمعية العامة . ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين . ونحن واثقون بأن اللجنة ستسهم برئاسته إسهاما كبيرا في تحقيق أهدافنا المشتركة الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين .

وبعبارات ملؤها الاسى ، يود وفدي أن يتقدم بخالص التعازي الى وفد المكسيك لوفاة السفير ألفونسو غارسيا روبلس في المكسيك في شهر أيلول/سبتمبر . واننا نذكر باسى مشاركته المنتظمة والفعالة في أعمال هذه اللجنة فيما مضى . وبوصفه عميدا لنزع السلاح ، فإن إسهامه المميز وتفانيه في قضية برنامج شامل لنزع السلاح سيذكران أبدا .

تجتمع اللجنة الاولى في حقبة تدعو الى التفاؤل إذ تحدث تغيرات هائلة في العلاقات الدولية . فقد تجلت روح التعاون المتنامية بين الدولتين العظميين بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية في تموز/يوليه الماضي من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهي معاهدة ترمي الى خفض ترساناتهما الاستراتيجية بنسبة ٣٠ في المائة . ونرحب بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن الرئيس بوش بإجراء تخفيض من طرف واحد للقذائف التكتيكية العائدة للولايات المتحدة . والاجراء المماثل من جانب الرئيس غورباتشوف . إنها جهود حميدة رغم أن جدول أعمال تحديد الاسلحة الاستراتيجية لم يستنفد بعد .

وفي جميع مناطق العالم فعليا نشهد تغييرات سياسية ليست اقل أهمية . فبعض هذه التغييرات هي بلا شك ايجابية جدا في طبيعتها وتبشر بالخير في المستقبل . ولكن هناك تغييرات اخرى تبشر بوضوح الى وجود عدم اطمئنان في الافق ، وهي تمثل من ثم تحديات امام تطوير نظام عالمي جديد . ورغم أن شكل وصيغة هذا النظام العالمي الجديد لم يتحددا بصورة نهائية فإن للجنة الاولى دورا جليا في المساعدة على التوصل الى توافق آراء عام بشأن مسائل أمنية هامة يمكن لها أن تحدد هذا النظام . وكما ذكر رئيس بلدي في الخطاب الذي القاه امام الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر :

"لا بد من تعريف هذا النظام العالمي الجديد جماعيا وأن يوضع تصميمه جماعيا ، وأن يصان أيضا جماعيا" . (A/46/PV.22 ، ص ٤٤)

ومن وجهة نظر وفدي ، يمثل نزع السلاح الفعال الاساس الذي ينبغي أن يبنى عليه النظام العالمي الجديد . فنزع السلاح يمكن له أن يحقق الامن العالمي ، ويسرّع في الوقت نفسه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك بتعزيز الامن على مستويات أدنى من التسليح ، وبالإفراج عن موارد حيوية من المجال العسكري لاستخدامها في المجال الاقتصادي - الاجتماعي . وفي مواجهة هذا التحدي ، يرى وفدي أن اللجنة ينبغي أن تنظر في المسائل بروح الناقد ، وتضع انماطا جديدة ، وتتخلص من الصيغ المتحجرة المكررة ،

وترشّد اعمالنا لتحقيق اهدافنا . وترى نيجيريا في الواقع أن أثناء هذه الـــدورة بوجه خاص ، يجب أن نتحلى بقدر من الشجاعة كاف للتخلي عن نهج "العمل الاعتيـــادي" الذي شتّت اهتمامنا ، واجراء مناقشات عامة تتناول مسائل هامة كانت تنتهي بعمـــل ضئيل او بلا عمل . وينبغي بالتالي أن نوجه هذه الدورة نحو العمل وأن تستجيـــب للتحديات الراهنة .

وأمامنا الآن فرصة لم يسبق لها مثيل لجعل هذا النظام العالمي الجديد حقيقة واقعة . وأهم شيء في هذا المجال هو ضرورة التركيز من جديد على القضاء الكامل على الأسلحة النووية من ترسانات الأمم كمسألة ذات أولوية . لقد تراجعت ايديولوجية التناحر بين الشرق والغرب التي كانت تغذي سباق التسلح النووي وأفسحت الطريق الآن أمام عهد جديد من التعاون يقتضي نبذ المفاهيم والافتراضات القديمة التي تنظم حيازة الأسلحة النووية ووزعها واستخدامها . فالتطوير والحيازة المحمومين لأسلحة نووية متزايدة التعقيد والتطور لا يمكن إلا أن يؤديا الى زيادة الشعور بانعدام الأمن . بل قد يولدان شعورا بالخيانة فيما بين "الدول غير الحائزة للأسلحة النووية" ، التي عملت بلا كلل وضحّت بالكثير من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية . ولهذا فإننا نرفض رفضا قاطعا مذهب التفوق العسكري مفهوما وممارسة .

لا يمكن معالجة مسألة نزع السلاح النووي معالجة حاسمة إلا في سياق معاهدة للحظر الشامل للتجارب . فالاحتفاظ بالأسلحة النووية والاستمرار في تحديثها لن يؤدي إلا الى التشجيع على انتشارها ، ومن ثم ، تهديد نظام عدم الانتشار . ولسنا بحاجة الى التأكيد من جديد على التكافل القائم بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب واستمرار الثقة في معاهدة عدم الانتشار الى ما بعد عام ١٩٩٥ . فهناك حاجة الى التحرك صوب ما هو أبعد من أنصاف التدابير الحالية التي هي مرغوبة دونما شك ولكنها مع ذلك لا تصل الى صميم الترسانات النووية المعقدة الموجودة حاليا . ولذا فقد آن أوان التحرك السريع صوب نزع السلاح النووي الشامل .

ويجب على المجتمع الدولي ، كبداية ، أن يحظر بالكامل حيازة أسلحة التدمير الشامل واستعمالها ، سواء أكانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية . إن شبح استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أثناء حرب الخليج الأخيرة أبرز مرة أخرى وبشكل صارخ الحاجة الماسة الى الإبرام السريع لاتفاقية بشأن الحظر الشامل والفعال والقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية . ونلحظ بارتياح إحراز تقدم ملحوظ صوب الإبرام المبكر للاتفاقية بعد حوالي عقدين من المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح . وما تم أثناء

هذا العام من حسم للمسائل الشائكة المتمثلة في التدمير الكامل لمخزونات الاسلحـــة الكيميائية والحظر غير المشروط لاستخدام هذه الاسلحة كان طفرة هامة . كما أن إحـــراز تقدم في مجـــالات أخرى ، مثل توفيـــر المساعدة والحمايـــة ، والتعاون الاقتصـــادي والتكنولوجي . قد أعطى دفعة كبيرة للمفاوضات . وفي هـــذه المرحلة النهائية مـــن المفاوضات من الاساسي أن تبدي الوفود مزيدا من المثابرة والمرونة بغية التغلب علـــى المسائل الصعبة المتبقية ، بما في ذلك مسألة التحقق .

كما أن اتفاقية الاسلحة البيولوجية لها أهمية مماثلة لدى المجتمع الدولـــي ، وهو ما اتضح مؤخرا في المؤتمر الاستعراضي الثالث . ففضلا عن تحديد أوجه القصور فـــي الاتفاقية ، وافق المؤتمر في اعلانه الختامي على عدة مقترحات من شأن تنفيذها الدقيـق من جانب الدول الاطراف أن يعزز الاتفاقية .

اسمحـــوا لي أن أؤكد ثانيـــة على أن نيجيريا لا تمتلـــك أسلحة بيولوجيـــة أو كيميائية ، ولا تنوي أن تحوزها . ولتعزيز التزامنا بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الكيميائية وزيادة الوعي بها على المستـــوى الوطني ، عقدت نيجيريـــا حلقة دراسيـــة وطنية في لاغوس في تموز/يوليه الماضي بشأن مستقبـــل اتفاقية الاسلحة الكيميائيـــة . والاهمية التي نوليها للاتفاقية المزمع ابرامها ناشئة من رغبتنا في تحقيق اتفـــاق يتمش والشواغل الامنيـــة الشاملة ، ولكنه يضمـــن في الوقت ذاته عدم عرقلة تطويـــر صناعتنا الكيميائية ، وفي هذا الشأن ، أود أن أشيد بوكيل الامين العام لادارة شـــؤون نزع السلاح على دعمه لتلك الحلقة الدراسية . ونتطلع قدما الى تعاونه فيما يتصـــل بالحلقة الدراسية الإقليمية الافريقية بشأن الاسلحة الكيميائية وتدابير بناء الثقة ، المزمع عقدها في عام ١٩٩٢ .

وكما أشار الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الى الدورة السادســـة والاربعين ،

"ينبغي أن يعني تفكيك الصرح العسكري للحرب الباردة تصميم بنـــاء موثوق به للامن الاقليمي" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وكعنصر من عناصر النظام الدولي ، يُعد أمن مختلف المناطق في العالم أمرا حيويـــا بالنسبة للأمن العالمي الشامل . ولكن بينما نسلم بهذا التكافل ، يجب علينا أن نعـــي السمات المختلفة والحقائق التاريخية وأوجه عدم التماثل في كل منطقة ، وهي العوامل التي تخلق مشاكلها الخاصة كانعدام الأمن والشكوك أو الصراعات . لذلك لا بد من انشاء الاليات المحلية الملائمة ، بدعم نشط من الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، للنهـــوض بالأمن وتدابير بناء الثقة ومنع حدوث الأزمات واحتواء الأزمات ، وحسم الصراع فـــي أي منطقة معينة ، دون محاولات خارجية لفرض حلول غريبة عن تلك المناطق .

وازاء هذه الخلفية شارك وفدي في دورة هذا العام لهيئة نزع السلاح المعقـــودة في أيار/مايو مشاركة نشطة في مناقشة البند الجديد في جدول الاعمال "النهج الاقليمـــي لنزع السلاح ضمن اطار الأمن الشامل" . ويحدونا الأمل في أن يتمخض عن دورة عـــام ١٩٩٢ توصيات محددة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمن الاقليمي كعنصر مكمّل للسلـــم الشامل . كما نتطلع قدما صوب مزيد من التقدم بشأن البنود الثلاثة الاخرى من جـــدول الاعمال المعروضة على هيئة نزع السلاح ، وهي التي تتعلق بالاسلحة النووية ؛ ومعلومـــات موضوعية عن مسائل عسكرية ؛ ودور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونـــزع السلاح ، وغير ذلك من الميادين ذات الصلة .

وبينما أدت اصلاحات عام ١٩٨٩ التي قامت بها هذه اللجنة الى إظهار تأثيـــر مفيد على عمل هيئة نزع السلاح ، فلا يمكن أن يقال الشيء ذاته عن مؤتمر نزع السلاح فـــي جنيف الذي لم يسجل منذ عام ١٩٧٩ أي إنجاز له مغزى بشأن المسائل المعروضة عليـــه ، بخلاف التقدم الجدير بالثناء في المفاوضات الخاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائيـــة ، التي ذكرتها آنفا . وافتقار اللجنة المخصصة الى ولاية تفاوضية فيما يتصل بحظـــر التجارب النووية والمسائل ذات الصلة يفرض تحديات خطيرة على المصداقية المستقبليـــة لمؤتمر نزع السلاح بصفته محفل نزع السلاح التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد .

إن أحد المقررات المتخذة في قمة منظمة الوحدة الافريقية في أبوجا بنيجيريا في حزيران/يونيه الماضي ، يتناول تنفيذ اعلان ١٩٦٤ بجعل افريقيا منطقة لانووية . ولعلنا نتذكر أن نيجيريا ، مع بلدان افريقية أخرى ، هي التي قدمت قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٥ الف ، المتخذ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والذي عقد الامين العام بموجبه اجتماعا للخبراء في أديس ابابا باثيوبيا ، في أيار/مايو الماضي لدراسة الطرائق والعناصر اللازمة لإعداد وتنفيذ اتفاقية او معاهدة بشأن جعل افريقيا منطقة لانووية . ومن الجدير بالذكر أن اهداف الاجتماع تتمشى والتزامنا بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا ، وهو التزام يبقى ثابتا ولا يمكن إلغاؤه . وبطبيعة الحال ، ستسنح لوفدي الفرصة للتعليق على التقرير في الوقت المناسب .

إننا ندرك مشاعر التفاؤل المنتشرة في بعض الدوائر على اعتبار أنه نتيجة لإبرام جنوب افريقيا لاتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوقيعها عليها ، عقب انضمامها في تموز/يوليه الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، قد قل - اذا لم يكن قد زال تماما - الخطر الذي يمثله البرنامج النووي لجنوب افريقيا وقدرتها المصاحبة له على صنع الاسلحة . ولا شك في أن هذا التطور يبشر بالخير بالنسبة لعدم الانتشار . بيد أن الرحلة على هذا الطريق وزوال الخطر لا يزالان في بدايتهما . ولن يتحقق التقدم في هذه العملية إلا بوضع كامل المنشآت والمواد النووية التابعة لجنوب افريقيا تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكما تبين التطورات الحاصلة في مناطق اخرى ، فإن تعاون المجتمع الدولي مع الوكالة في هذه العملية له اهمية بالغة لإيجاد الثقة بأن جنوب افريقيا ستتقيد باتفاقها نصا وروحا . ونعتقد أن هذا التعاون له قيمة بالغة أيضا للجهود المتجددة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في افريقيا ، وتحقيق سلم وأمن دائمين في منطقتنا .

إن مفهومنا للأمن يتجاوز الشواغل التقليدية للأمن العسكري . وكما هو حال بقية العالم ، فإن ما تحتاج إليه نيجيريا - بل افريقيا كلها في الحقيقة - الآن اكثر من أي وقت مضى هو : بيئة مستقرة وسلمية وآمنة لتنميتنا ، والحرية والحق في اتباع الطريق الذي نختاره لانفسنا ؛ وإقامة نظام دولي اكثر إنصافا ، والحصول على المعرفة العلمية والتكنولوجية لتمكيننا من تلبية الاحتياجات المتزايدة لشعوبنا ، وبذل جهود تعاونية اقليمية ودولية لحسم مشاكلنا المشتركة . إن الحرص على المصلحة الذاتية المستنيرة وعلى استقرار مستقبل عالمنا ، يحملنا على إيلاء اهتمام مركز لدمج السعي الى نزع السلاح والامن مع السعي الى التنمية ، وهذه هي اكبر تحديات عصرنا .

اننا الآن في مرحلة تاريخية حافلة ، ربما لاول مرة في هذا القرن ، باحتمـــالات تحول السيوف الى محاريث . ودعوني اؤكد من جديد أن التغييرات الجارية في العديد مـن اجزاء العالم جديرة بكل الترحيب . ولكن ، في ضوء التحديـــات الرئيسية المقبلـــة ، يتعين علينا الحـــذر من الرضاء عن الـــذات . فلا يمكننـــا أن نسمح بعودة التوتـــرات القديمة بأية صورة من الصور . ولو فشلنا في العمل بشكل إبداعي وجماعي فإننا سنجلب على انفسنا عواقب وخيمة . ولكننا بالعمل سويا نستطيع أن نعطي البشرية مرة اخـــرى املا متجددا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥